الأمم المتحدة

S/2015/80

مجلس الأمن

Distr.: General
2 February 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠١٥ موجهة من أمينة المظالم إلى رئيس مجلس الأمن

يشرّفني أن أحيل طيّه التقرير التاسع لمكتب أمينة المظالم، عملا بالفقرة ٢٠ (ج) من المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن ٢١٦١ (٢٠١٤)، التي تنصّ على أن أمينة المظالم تقدم إلى المجلس تقارير نصف سنوية تعطي فيها لمحة عن أنشطتها. ويصف التقرير الأنشطة التي اضطلع بها مكتب أمينة المظالم في فترة الأشهر الستة المنقضية منذ صدور التقرير السابق، أي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

وأرجو ممتنة إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير وإصدارهما بوصفهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) كيمبرلي بروست
أمينة المظالم

260215 250215 15-01313 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير مكتب أمينة المظالم المقدَّم عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٦١ (٢٠١٤)

أولا - معلومات أساسية

١ - يقدّم هذا التقرير معلومات مستكملة عن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب أمينة المظالم منذ إصدار المكتب تقريره الثامن (S/2014/553) في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤.

ثانيا - الأنشطة المتصلة بحالات رفع الأسماء من القائمة

لمحة عامة

٢ - اضطلع مكتب أمينة المظالم خلال الفترة المشمولة بالتقرير بأنشطة تتعلّق أساسا بطلبات قدمها أفراد وكيانات لرفع أسمائهم من القائمة.

حالات رفع الأسماء من القائمة

٣ - قُدم إلى مكتب أمينة المظالم خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ست حالات جديدة. وقُبلت الطلبات الستة جميعها. وبلغ العدد الإجمالي للطلبات المقدَّمة لرفع أسماء من القائمة منذ إنشاء المكتب ٦١ طلباً حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وتظل جميع الأسماء سرية طوال فترة النظر في الطلبات المتعلقة بها وفي حالة رفض الطلب أو سحبه، إلا إذا طلب مقدم الطلب ما يخالف ذلك.

٤ - وفي المجمل، قدمت أمينة المظالم، منذ إنشاء المكتب، ٥٢ تقريرا شاملا إلى لجنة مجلس الأمن، عملا بالقرارات ١٩٠٤ (٢٠٠٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٠٨٣ (٢٠١٢) و ٢١٦١ (٢٠١٤) المتعلقة بتنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات. وقدمت أمينة المظالم خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير أربعة تقارير، ومثُلت أمام اللجنة في أربع مناسبات عرضت فيها أربع حالات.

٥ - ومنذ صدور التقرير الثامن، رُفعت من القائمة عبر آلية أمين المظالم أسماء ثلاثة أفراد[(١)] واسم كيان واحد[(٢)].

---

(١) وائل حمزة عبد الفتاح جليدان (Wa'el Hamza Abd al-Fatah Julaidan)، وعقيل عبد العزيز عقيل العقيل (Aqeel Abdulaziz Aqeel al-Aqeel)، وإسماعيل محمد إسماعيل أبو شاويش (Ismail Mohamed Ismail Abu Shaweesh).

(٢) مؤسسة الحرمين (الولايات المتحدة الأمريكية) (Al-Haramain Foundation).

٦ - وفي الإجمال، بُت في ٥١ حالة[٣]، منذ إنشاء المكتب، من خلال آلية أمين المظالم أو بقرار منفصل اتخذته اللجنة، وهي حالات قدمت فيها طلبات إما من أفراد أو من كيانات أو منهما معا[٤]. ومن ضمن ٤٨ حالة نُظر فيها حصريا من خلال آلية أمينة المظالم، رُفعت من القائمة أسماء ٣٧ فردا و ٢٨ كيانا، وحذف اسم كيان واحد لأنه ورد مرادفا لاسم كيان آخر مدرج في القائمة، ورُفضت ستة طلبات لرفع أسماء من القائمة، وسُحب طلب واحد. وبالإضافة إلى ذلك، رفعت اللجنة من القائمة أسماء ثلاثة أشخاص قبل انتهاء الإجراءات ضمن آلية أمين المظالم. ويرد في مرفق هذا التقرير وصف للمرحلة التي بلغها النظر في كل حالة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٧ - ثمة سبع حالات معروضة أمام أمينة المظالم، منها ما هو في مرحلة جمع المعلومات ومنها ما هو في مرحلة الحوار، وحالتان معروضتان على اللجنة لتنظر فيهما في وقت إعداد هذا التقرير. وهذه الطلبات الستة التي عُرضت على المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير مقدمة من أفراد. وقُدم في المجموع إلى اليوم ٦١ حالة، منها ٥٣ حالة قدمها أفراد، وحالتان قدَّمهما أحد الأفراد بالاشتراك مع كيان واحد أو أكثر من كيان، وست حالات قدمتها كيانات منفردة. وفي ٣٢ حالة من الحالات الـ ٦١، سبق لمقدمي الطلبات أن تلقوا المساعدة من مستشار قانوني أو لا يزالون يتلقون هذه المساعدة.

جمع المعلومات من الدول

٨ - وُجه حتى الآن ٢٠ طلبا إلى ١٤ دولة للحصول على معلومات بشأن الحالات الست الجديدة. وفي الحالات الأربع التي قُدِّمت بشأنها تقارير شاملة إلى اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدث في حالتين اثنتين أن الدولة التي طُلبت منها معلومات لم ترد. إلا أن الدولة التي لم ترد ليست هي دولة الإقامة أو الجنسية أو صاحبة اقتراح الإدراج في القائمة. وبالإضافة إلى الردود الواردة من الدول التي وُجهت إليها طلبات على وجه التحديد، قدم بعض أعضاء اللجنة معلومات نتيجة للتداول العام للطلبات.

٩ - واجتمعت أمينة المظالم خلال الفترة المشمولة بالتقرير في ثلاث مناسبات مع مسؤولين في عواصم بشأن حالات معينة من أجل جمع معلومات بشكل مباشر.

---

(٣) في إحدى الحالات، سحب الطلب بعد تقديم التقرير الشامل، ومن ثم فإن المسألة لم يبت فيها لا في إطار آلية أمين المظالم ولا في إطار آخر.

(٤) يشمل هذا العدد الأشخاص الثلاثة الذين رفعت اللجنة أسماءهم من القائمة قبل أن تكتمل الإجراءات المتعلقة بهم في إطار آلية أمين المظالم.

١٠ - وتعطي الفقرة ٣ من المرفق الثاني للقرار ٢١٦١ (٢٠١٤) أمينة المظالم السلطة التقديرية في اختصار الفترة المخصصة لجمع المعلومات إذا لم تعترض على الرفع من القائمة أي دولة من الدول صاحبة اقتراح الإدراج بعد استشارتها في الأمر. وقد أمكن لأمينة المظالم أن تقوم بذلك في إحدى الحالات خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

الحوار مع مقدمي الطلبات

١١ - خلال الأشهر الستة قيد الاستعراض، تواصلت أمينة المظالم مع جميع مقدِّمي الطلبات خلال مرحلة الحوار في الحالات التي لم يُبت فيها بعد، بوسائل منها المراسلات الإلكترونية، والمكالمات الهاتفية، والمقابلات المباشرة. وسافرت أمينة المظالم خلال هذه الفترة لمقابلة ثلاثة من مقدمي الطلبات بشكل مباشر.

إطلاع الدول المهتمة على التقارير الشاملة

١٢ - على غرار ما ذُكر في التقرير الثامن، أفسح القرار ٢١٦١ (٢٠١٤) المجال أمام إمكانية الكشف عن المعلومات للدول المهتمة التي ليست أعضاء في اللجنة. فالفقرة ١٣ من المرفق الثاني للقرار تنص على أن أمينة المظالم يجوز لها أن تقدم نسخة من التقرير الشامل إلى أي دولة مهتمة (الدولة التي اقترحت إدراج الاسم في القائمة أو دولة الجنسية أو الإقامة أو التأسيس)، مشفوعا بأي تنقيحات تمويهية تعتبر ضرورية لحماية المواد السرية، إذا طُلب منها ذلك، وبموافقة اللجنة. وتلقت أمينة المظالم من الدول في الفترة المشمولة بهذا التقرير ثلاثة طلبات للاطلاع على المعلومات. ووافقت اللجنة حتى الآن على طلب واحد وتمت الإحالة المطلوبة، في حين لا يزال الطلبان الآخران لم يُبت فيهما حتى وقت إعداد هذا التقرير[٥].

الاطّلاع على المعلومات المصنفة أو السرية

١٣ - أُبرم مع أيرلندا خلال الفترة المشمولة بالتقرير ترتيب جديد للاطلاع على المعلومات المصنَّفة أو السرية. ويوجد حتى الآن اتفاق رسمي واحد مع النمسا و ١٤ ترتيباً مع أستراليا وألمانيا وأيرلندا والبرتغال وبلجيكا وسويسرا وفرنسا وفنلندا وكوستاريكا ولكسمبرغ وليختنشتاين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيوزيلندا وهولندا.

(٥) الطلبات المتبقية معروضة على اللجنة أو أمينة المظالم.

١٤ - ومن الضروري التعجيل بإحراز مزيد من التقدم لتوسيع قائمة هذه الدول لكي تشمل على وجه الخصوص الدول الأخرى التي كثيرا ما تكون مهتمة بآلية أمين المظالم، والمناقشات جارية بالفعل مع عدد من الدول لهذا الغرض.

ثالثا - موجز الأنشطة المتصلة بتطوير مكتب أمين المظالم

لمحة عامة

١٥ - استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في حدود الممكن، الأنشطة الرامية إلى مواصلة تطوير مكتب أمين المظالم وتعزيزه.

أنشطة التوعية والتعريف بالمكتب

١٦ - شاركت أمينة المظالم قدر المستطاع في بعض أنشطة التوعية نظرا إلى ضيق الوقت وقلة الموارد.

١٧ - ففي أيلول/سبتمبر، ألقت أمينة المظالم محاضرة في كلية الحقوق بجامعة مانيتوبا في وينيبيغ، كندا، عن الإجراءات العادلة ولجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. وفي أواخر الشهر نفسه، شاركت في حلقة عمل إقليمية نظمها فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال في جاكرتا، حيث قدمت عرضا عن مكتب أمين المظالم وتبادلت الآراء مع المشاركين بشأن تنفيذ التوصية ٦ لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في إطار الجزاءات المالية المحددة الأهداف. وفي تشرين الأول/أكتوبر، ترأست أمينة المظالم حلقة نقاش في الاجتماع السنوي للمستشارين القانونيين الذي عُقد في نيويورك بشأن موضوع ''الجزاءات المحددة الأهداف التي يقررها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والحقوق الفردية''. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمعت أمينة المظالم مع نواب برلمانيين في برلين لمناقشة العمل الذي يقوم به مكتبها. وتحت رعاية كل من معهد قانون السلام والأمن الدوليين، جامعة كولونيا، ومؤسسة فريتز تيسن ستيفتنغ، وبدعوة من رئيس شعبة القانون الجنائي الألماني والدولي في جامعة كولونيا، ألقت أمينة المظالم محاضرة في كولونيا في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر تحت عنوان ''جزاءات مجلس الأمن وسيادة القانون: دور أمين المظالم بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٦١ (٢٠١٤)''. وفي كانون الأول/ديسمبر، قدمت أمينة المظالم إحاطة للأعضاء الجدد في مجلس الأمن.

١٨ - وشاركت أمينة المظالم بنشاط في اجتماعات الاستعراض الرفيع المستوى للجزاءات في النصف الثاني من عام ٢٠١٤. وحضرت أمينة المظالم اجتماعات الأفرقة العاملة الثلاثة

ووُجهت لها الدعوة لتقدم عروضا شفوية للفريقين العاملين ١ و ٢. وقدمت أيضا بيانات خطية للأفرقة العاملة الثلاثة كلها.

التواصل مع مجلس الأمن واللجنة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١)

١٩ - في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، قدمت أمينة المظالم إحاطة شفوية إلى مجلس الأمن خلال المناقشة المفتوحة التي تناولت أساليب عمل المجلس.

٢٠ - ومنذ ١ آب/أغسطس ٢٠١٤، حضرت أمينة المظالم أمام اللجنة في أربع مناسبات قدمت خلالها عروضا بشأن أربع حالات: في ٢٦ آب/أغسطس بشأن حالة مؤسسة الحرمين (الولايات المتحدة الأمريكية) (رُفع الاسم من القائمة؛ برقم QE.A.117.04 سابقا)، وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر بشأن حالة عقيل عبد العزيز عقيل العقيل (رُفع الاسم من القائمة؛ برقم QI.A.171.04 سابقا)، وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر بشأن حالة إسماعيل محمد إسماعيل أبو شاويش (رُفع الاسم من القائمة؛ برقم QI.A.224.06 سابقا)، وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بشأن حالة لا تزال لم يُبت فيها. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت أمينة المظالم إلى اللجنة عددا من التقارير الخطية عن الجديد بشأن عدة حالات كلما بلغت مرحلة من مراحل البت فيها.

٢١ - وكما في السابق، ظلت أمينة المظالم وموظفو مكتبها يتحاورون بانتظام مع منسق فريق الرصد وأعضاء الفريق. وظلَّ الفريق يقدم معلومات مفيدة وفقاً للفقرة ٤ من المرفق الثاني من قرار مجلس الأمن ٢١٦١ (٢٠١٤). وقدم الفريق أيضا خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير مشورة الخبراء بشأن مسائل ذات صلة بطلبات بعينها.

الاتصال بالدول والمنظمات الحكومية الدولية وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

٢٢ - ظلت أمينة المظالم وموظفو مكتبها على اتصال مع الدول خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبخاصة مع الدول المعنية بالطلبات التي لم يُستكمل النظر فيها بعد. وعقدت أمينة المظالم وموظفو مكتبها خلال الفترة المشمولة بالتقرير اجتماعات ثنائية أيضا مع الدول المهتمة بعمل المكتب لمناقشة أمور ذات طابع عام والمسائل القانونية الناشئة حديثا. وأُجريت مناقشات أيضا مع عدد من الدول بشأن الاتفاقات أو الترتيبات المتعلقة بالحصول على المعلومات المصنفة أو السرية. وظلت أمينة المظالم على اتصال أيضا مع المجموعة

غير الرسمية للدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف[٦]. واجتمعت أمينة المظالم أيضا مع بعض المسؤولين الحكوميين في عواصمهم لإجراء مناقشات ذات طابع عام وللحصول على المعلومات بشأن حالات معينة.

٢٣ - وواظبت أمينة المظالم وموظفو مكتبها على التواصل مع ممثلي فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وكذلك مع فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٢٤ - وكانت لأمينة المظالم أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير اجتماعات مع ممثلي المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن ومنظمة هيومن رايتس ووتش. وتحاورت أمينة المظالم أيضا مع المستشارين القانونيين خلال اجتماعهم السنوي في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر، وظلت على اتصال مع أعضاء الجهاز القضائي من مختلف الدول والمحاكم الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، كان لأمينة المظالم عدة مناقشات مع الأكاديميين بشأن عمل المكتب.

أساليب العمل والبحوث

٢٥ - كما كان الأمر في السابق، تناول تقصي الحالات في الفترة المشمولة بهذا التقرير إجراء البحوث المفتوحة المصدر والاتصالات مع الصحفيين والمؤلفين لجمع المعلومات عن المواد المتصلة بالقضايا المتاحة للعموم والتحقق من مصادرها.

٢٦ - وظلت أمينة المظالم تتابع التطورات وتجمع المعلومات بشأن الحالات القانونية ذات الصلة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وناقشت أيضا المسائل القانونية ذات الطابع العام مع المستشار في مكتب الشؤون القانونية، وظل المكتب يقدم المساعدة لأمينة المظالم بشأن أمور شتى.

الموقع الشبكي

٢٧ - لا يزال الموقع الشبكي لمكتب أمينة المظالم يخضع للتنقيح والتحديث (www.un.org/en/sc/ombudsperson).

(٦) تتألف هذه المجموعة من ألمانيا وبلجيكا والدانمرك والسويد وسويسرا وفنلندا وكوستاريكا وليختنشتاين والنرويج والنمسا وهولندا.

رابعاً - أنشطة أخرى

الإخطار بالإدراج في القائمة

٢٨ - وفقاً للفقرة ٢٠ (ب) من المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن ٢١٦١ (٢٠١٤)، حين يُضاف اسم فرد أو كيان إلى القائمة وتبلغ الدول المعنية بذلك، يتعين على أمينة المظالم أن ترسل إخطاراً إلى ذلك الفرد أو ذلك الكيان مباشرة متى كان عنوانه معروفاً.

٢٩ - وفي الأشهر الستة التي انقضت منذ صدور التقرير الثامن، أُضيفت أسماء ١٨ فردا وأربعة كيانات إلى قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. وجرى النظر في كل إضافة من هذه الإضافات من حيث مسألة الإخطار. وكان العنوان متاحا في حالة واحدة، فأُرسل إخطار إلى الجهة المعنية. وفي الحالات المتبقية، لم تكن العناوين متاحة، أو كانت المعلومات من النقص بحيث تنعدم احتمالات معقولة بإمكان وصول الإشعار إلى المرسل إليه.

٣٠ - وتمشيا مع روح الفقرة ٢٠ (ب)، أرسلت أمينة المظالم رسائل إخطار مماثلة إلى الأفراد والكيانات ممن أُدرجت أسماؤهم في القائمة قبل إنشاء المكتب، سواء منهم من كانت عناوينهم متاحة أو من أُتيحت عنهم معلومات في وقت لاحق. فقد تلقى مكتب أمينة المظالم في الفترة المشمولة بهذا التقرير، استجابة للطلبات التي قدمها للحصول على معلومات الاتصال، عناوين أفراد سبق أن أُدرجت أسماؤهم في القائمة، تلقاها من دولتين، وتتعلق بعشرين فردا. وأرسلت أمينة المظالم إخطارات إلى جميع أولئك الأفراد. وتلقى المكتب في هذه الفترة طلبا لرفع اسم من القائمة، وجاء الطلب نتيجة لأحد الإخطارات المرسلة.

مسائل متنوعة

٣١ - ظلت الاستفسارات بشأن اللجنة وآلية أمين المظالم ترد على أمينة المظالم وعلى مكتبها، وظلت أمينة المظالم والمكتب يردان على تلك الاستفسارات. ومن ضمن ما ورد في هذا السياق طلبات للحصول على المساعدة والمعلومات من ممثلي الدول، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمحامين، والأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة، ووسائط الإعلام، والأكاديميين، والطلاب، وعامة الناس.

خامسا - الأعمال المقبلة

٣٢ - كما كان الأمر في السابق، سيظل العمل الرئيسي لمكتب أمينة المظالم مركزا على طلبات رفع الأسماء من القائمة. فقد وردَت ستة طلبات بهذا الشأن خلال الفترة المشمولة

بهذا التقرير، وهو ما يمثل زيادة عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق[٧]. ولا تزال الآلية تجتذب عددا متزايدا من الطلبات. وكما ذكر سابقا، فإن بعض الأشخاص والكيانات المدرجة أسماؤهم في القائمة ما زالوا على غير علم بآلية أمين المظالم، ويتواصل بذل الجهود لنشر المعلومات في هذا الشأن.

٣٣ - وبالنظر إلى تقلُّب الاتجاه السائد ومختلف العوامل المشار إليها في تقاريري السابقة، لا يزال من الصعب توقع عدد الحالات التي سترد في المستقبل على وجه الدقة. غير أنه من المنطقي الافتراض، بالاستناد إلى أنماط العمل في الآونة الأخيرة ومع أخذ هذه العوامل المختلفة في عين الاعتبار، أن يتلقى مكتب أمينة المظالم نحو أربعة طلبات خلال فترة الأشهر الستة القادمة، وأن يكون عدد الحالات التي ستكون قيد النظر في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير القادم خمس حالات.

٣٤ - وبسبب استمرار التحديات المرتبطة بعدم إمكانية الحصول على المعلومات المصنَّفة، سيظل وضع الترتيبات أو إبرام الاتفاقات بشأن الحصول على المعلومات المصنَّفة أو المعلومات السرية يشكّل ثاني أولويات مكتب أمينة المظالم خلال الفترة القادمة. وسيواصل المكتب السعي لبحث هذه المسألة مع الدول تيسيرا لحصول أمينة المظالم على المعلومات الحساسة ذات الأهمية لطلبات الرفع من القائمة.

٣٥ - وأخيرا، ستواصل أمينة المظالم ومكتبها الاضطلاع بأنشطة التوعية والاتصال حسب الاقتضاء لزيادة التعريف بالآلية وتوضيحها لمقدِّمي الطلبات المحتملين والأطراف المعنية الأخرى.

سادسا - ملاحظات واستنتاجات

عدالة الآلية

٣٦ - على نحو ما أوضحته أمينة المظالم في الإحاطة الشفوية التي قدمتها لمجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر، فإنه بينما لا يزال القانون الدولي في هذا المجال في مرحلة التطور، يمكن ملاحظة توجه عام يُستفاد من الصكوك الدولية ذات الصلة بالموضوع ومؤلفات الفقهاء والاجتهادات القضائية. ومُؤدى هذا التوجه أن فرض جزاءات محددة الأهداف تؤثر على حقوق الأفراد والكيانات تأثيرا مباشرا، دون توافر آلية استعراض مستقلة بوسعها أن تحقق الانتصاف الفعال، إنما هو ممارسة تتعارض مع الالتزامات الأساسية في مجال حقوق الإنسان. وقد تعرضت آلية أمين المظالم للانتقاد من حيث المبدأ لقصورها عن معالجة

(٧) وردت أربع حالات في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

هذا الوضع، وخصوصا لكون قرارات أمينة المظالم غير مكتملة الطابع الإلزامي. ومع ذلك، لا جدال في أن الآلية، إذا ما اتُّبعت توصيات أمينة المظالم، مثلما هو الحال حتى الآن، توفر من الناحية العملية إجراءات عادلة واستعراضا مستقلا، حيث تتيح لأصحاب الطلبات وسيلة انتصاف فعالة.

٣٧ - ومن خلال ممارسة غنية على مدى أربع سنوات ونصف السنة من العمل، أوفت آلية أمين المظالم باستمرار بهذه الأهداف فيما يتعلق بالطلبات المقدمة للرفع من القائمة، على النحو المبين في التقارير السابقة[٨]. ومرة أخرى، في الحالات التي بُتّ فيها في الفترة المشمولة بهذا التقرير، أُبلغ مقدِّم الطلب بحجج إدراج اسمه في القائمة وأُتيحت له فرصة للرد ولأن يستمع إليه صانع القرار من خلال التقرير الشامل لأمينة المظالم. واستندت اللجنة في جميع القرارات التي اتخذتها بشأن طلبات رفع الأسماء من القائمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى المعلومات التي جمعتها أمينة المظالم، حصريا، وأخذتْ بتوصياتها. ولم تتخذ اللجنة في أي حالة من الحالات أي قرار بتوافق الآراء يخالف توصيات أمينة المظالم، ولم تُحلْ أي مسألة إلى مجلس الأمن. ولذلك، استفاد كل من قدم طلبا من استعراض فعّال ومستقل لأسس إدراج اسمه في القائمة وللمعلومات الداعمة لهذا الإدراج.

٣٨ - وعلاوة على ذلك، فإن التعليقات الإيجابية التي تشير إلى قوة التدابير المتعلقة بحماية الإجراءات العادلة[٩]، بفضل الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن، لم تزدها الممارسة العملية إلا رسوخا. وأما تواصل أعضاء اللجنة مع أمينة المظالم فيما يتعلق بالتقارير الشاملة، فقد زاد من حيث نطاقه وعمقه على الصعيدين الفردي والجماعي. وقد كان لهذا التواصل أثر إيجابي أيضا على الآلية من حيث عمق عملها وفعاليته. ولا تزال الآلية تعمل بجدول زمني صارم، الأمر الذي يكفل لها القوة والفعالية في الأداء لتنظر بكفاءة في طلبات رفع الأسماء من القائمة.

شفافية الآلية

الدول المهتمة

٣٩ - على نحو ما نوقش في التقرير الثامن، جاء القرار ٢١٦١ (٢٠١٤) بتغيير هام حينما نص على إمكانية إطلاع دول مهتمة معينة على التقرير الشامل، بناء على طلبها وبموافقة

(٨) انظر على وجه الخصوص المناقشة المفصلة للمسألة الواردة في التقرير السادس (S/2013/452، الفقرات من ٢٨ إلى ٣٢). انظر أيضاً التقرير الثامن (S/2014/553)، الفقرة ٣٤؛ والتقرير السابع (S/2014/73)، الفقرة ٣٢؛ والتقرير الخامس (S/2013/71)، الفقرات من ٢٨ إلى ٣٠.

(٩) انظر التقرير الرابع (S/2012/590) الفقرات من ٣٠ إلى ٣٢.

اللجنة. وكما ذكر أعلاه، طلبت ثلاث دول في الفترة المشمولة بهذا التقرير الإفراج عن تقرير شامل، الأمر الذي يدل على وجود اهتمام بآلية أمين المظالم وبالطلبات الفردية لرفع الأسماء من القائمة. وهذا المستوى المرتفع من الشفافية مفيد من حيث العلاقة بين مكتب أمين المظالم والدول المعنية، وهو مفيد أيضا، بوجه أعم، لإظهار الطابع المنصف لآلية أمين المظالم. وينبغي في المستقبل النظر في إمكانية السماح باطلاع الدول بصورة أعم على التقارير الشاملة التي تعدها أمينة المظالم. وكخطوة أولى، يمكن توسيع مجموعة ''الدول المهتمة'' من الدول صاحبة اقتراح الإدراج ودول الإقامة أو الجنسية أو التأسيس، لتشمل أي دولة تُطلب منها معلومات أو تقدمها في حالة بعينها. فهذه الدول ''المهتمة'' كثيرا ما يكون لها اهتمام كبير بحالة مخصوصة لأسباب متعددة، ومن شأن اطلاعها على التقرير الشامل أن يكون ذا فائدة قيمة لسلطات الدولة المعنية ويكون مساعدا لها.

أصحاب الطلبات وعموم الجمهور

٤٠ - على غرار ما نوقش في التقرير الثامن، لم تطرأ أي تحسينات أخرى على مستوى الشفافية التي تتمتع بها آلية أمين المظالم، ويبقى ذلك الثغرة الأكبر في الآلية. فمقدم الطلب ليس أمامه أي فرصة للاطلاع على التقرير الشامل. وأما فيما يخص عموم الجمهور، بما في ذلك الهيئات القانونية المعنية والقضاة والأكاديميون، فإن فرص اطلاعهم على التقارير أقل بكثير. وإذا كان مقدم الطلب يبلغ بالأسس المستند إليها لإدراج اسمه في القائمة عن طريق المقابلة التي تُجرى معه والأسباب التي تُقدم عند نهاية النظر في الحالة، فإن المعلومات الوحيدة المتاحة لعامة الجمهور بشأن عمليات إدراج الأسماء في القائمة هي المعلومات الواردة في الموجز السردي لأسباب الإدراج المتاح في الموقع الشبكي للجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. ولا تتوفر أي معلومات عن مضمون الطلبات المقدمة لرفع الأسماء من القائمة، ولا عن المسائل موضوع النظر، ولا عن الأسس المبررة لإبقاء الأسماء في القائمة أو رفعها منها. وليس لأمينة المظالم أن تكشف عن أي من المعلومات التي تُجمع في حالات بعينها من الحالات المتعلقة بالرفع من القائمة، ولا عن أي جزء من التقرير الشامل. وليس لهذه القيود التي تحد من الشفافية أي أساس تبرره الحاجة إلى حماية المعلومات السرية. فالتقارير الشاملة يمكن بسهولة تعديلها بحيث تُحذف منها أي مواد حساسة أو ذات طابع سري.

٤١ - ونتيجة لما سبق ذكره، تظل آلية أمين المظالم يكتنفها غموض لا داعي له. والمؤسف أنه بينما يوجد من الوثائق المفصلة ما يبين أن إجراءات الآلية قائمة على علل معقولة، فإنها لا تُتاح لمن أراد الاطلاع عليها. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن الجزاءات تهدف إلى منع الدعم عن الإرهابيين وإلى وقف الأنشطة الإرهابية وتغيير أنماط من السلوك،

فإن المعلومات التي تعطي فكرة واضحة عن أنواع الأعمال المستهدفة بنظام الجزاءات ليست متاحة خارج مجلس الأمن، وبعض الدول المهتمة، وأمينة المظالم.

٤٢ - وقد ظهرت في الفترة المشمولة بهذا التقرير مشكلة الافتقار إلى الشفافية في أوضح صورها في سياق الأسباب التي تُساق للاحتفاظ بالأسماء في القائمة ورفعها منها.

الإبلاغ بأسباب رفع الاسم من القائمة أو إبقائه فيها

٤٣ - منذ اتخاذ القرار ٢٠٨٣ (٢٠١٢)، ومجلس الأمن يأمر بأن تكون قرارات رفع الأسماء من القائمة أو إبقائها فيها التي تتخذ من خلال آلية أمين المظالم مشفوعة بالأسباب. وقد أشارت التقارير السابقة إلى أن اللجنة كانت تتأخر كثيرا في الإبلاغ بالأسباب في حالات رفع الأسماء من القائمة، وأن رسائلها كانت محدودة نسبيا من حيث الأسانيد الوقائعية والتحليلية[١٠]. وقد عالج قرار مجلس الأمن ٢١٦١ (٢٠١٤) هذه المشكلة جزئيا حيث نص على مهلة ٦٠ يوما لقيام اللجنة بإحالة الأسباب إلى أمينة المظالم. وإذا كان هذا التغيير يضمن الآن شكلا من أشكال التواصل في إطار زمني معقول، فإنه لم يعالج المشكلة المتعلقة بمحتوى الرسائل في الحالات التي تُرفع فيها أسماء من القائمة. بل إن فرض أجل نهائي، على الأقل من ناحية عبء الأعمال المتأخرة، قد فاقم من هذا العبء لمحدودية الأسانيد الوقائعية والتحليلية. فإن عددا من المراسلات الواردة من اللجنة في الفترة المشمولة بهذا التقرير، على وجه التحديد، والتي أحالتها أمينة المظالم إلى مقدمي الطلبات وفقا للفقرة ١٦ من المرفق الثاني للقرار ٢١٦١ (٢٠١٤)، لم تتضمن أي أسانيد وقائعية أو تحليلية. وترى أمينة المظالم أن هذه المراسلات لا تمتثل لشرط تقديم الأسباب وفقا لما نص عليه القرار ٢١٦١ (٢٠١٤).

٤٤ - وهذه النتيجة مخيبة للآمال لأن بيان الأسباب هو الفرصة الوحيدة لكي يوضح علانية الطابع المعلل لعملية اتخاذ القرار التي أفضت إلى الرفع من القائمة، سواء كان ذلك لمقدم الطلب نفسه أو على نطاق أشمل. وهذا النهج يرسخ مظهرا خارجيا يوحي بأن التعسف يشوب آلية أنشأها مجلس الأمن، بينما يمكن التدليل على أن الآلية مستوفية لشروط الإنصاف. والحالة هذه، فإن غياب الشفافية على هذا النحو ينفي النزاهة بصورة عامة عن الإجراءات، والأدهى من ذلك، يضر بصورتها كإجراءات قائمة على التعليل.

(١٠) انظر على سبيل المثال التقرير السابع (S/2014/73)، الفقرتين ٣٨ و ٣٩.

٤٥ - وعلى غرار ما نوقش في التقريرين السابع والثامن[١١]، لا تزال أسباب القلق قائمة أيضا فيما يتعلق بالحالات التي يتقرر فيها إبقاء الأسماء في القائمة. فلما كان الإبقاء على أي اسم مدرجا في القائمة يتقرر على أساس التوصية التي تقدمها أمينة المظالم، وهي التوصية التي تستند بدورها إلى التحليل الوارد في التقرير الشامل، فإنه من الأهمية بمكان، لضمان نزاهة العملية، أن تكون الأسباب المقدمة متسقة مع ملاحظات أمينة المظالم وتحليلها واستنتاجاتها. ويجب أن تعكس الأسباب أيضا الطابع الشامل للتقرير الصادر تكليف بإعداده من مجلس الأمن، كما يجب أن تعكس كون الآلية تكفل لمقدم الطلب أن تستمع إليه أمينة المظالم واللجنة على الوجه الأتم. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن تكون الأسباب ردا على الحجج التي يقدمها صاحب الطلب وعن أي معلومات يدلي بها دعما لموقفه. وتشير التجربة إلى أن المشاكل المتعلقة بأسباب الإبقاء على الأسماء في القائمة، من حيث تمامها ودقتها، ستظل قائمة ما دام الهيكل الحالي قائما، وهو هيكل يسند إلى اللجنة المسؤولية عن تبيان الأسباب.

٤٦ - على غرار ما ورد في تقريري الثامن، إن أفضل طريقة لمعالجة الصعوبات العويصة ذات الصلة بالأسباب هي أن تُمنح المسؤولية عن تبيان الأسباب إلى أمينة المظالم، سواء في حالات رفع أسماء من القائمة أو في حالات الاحتفاظ بها، مع توفير الضمانات اللازمة فيما يتعلق بالإفصاح عن المواد السرية. وينبغي أن يكون الاستثناء الوحيد محصورا في حالة عودة اللجنة عن قرارها أو حالة قيام مجلس الأمن باتخاذ القرار، حيث ينبغي حينها أن تترك المسؤولية عن تقديم الأسباب للجنة في الحالة الأولى وللمجلس في الحالة الثانية. ومن شأن هيكل يعمل بهذه الطريقة أن يعطي صورة صحيحة عن الإجراءات ككل وأن يعزز بقدر كبير سماتها من حيث الإنصاف والشفافية والكفاءة.

تعاون الدول/دعم الدول لمكتب أمينة المظالم

٤٧ - ظلت الدول تتعاون بشكل وثيق خلال الفترة المشمولة بالتقرير من حيث الموافاة بالردود. فقد ردت كافة الدول صاحبة اقتراحات الإدراج في القائمة ودول الإقامة/الجنسية في الحالات التي بُتَّ فيها. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمعت أمينة المظالم مع الدول المعنية بحالات فردية وتباحثت معها، وأفضى ذلك إلى اتخاذ تلك الدول إجراءات محددة بشأن حالات لم يبت فيها بعد. وعلاوة على ذلك، أعربت عدة دول من شتى المجموعات الإقليمية عن تأييدها للعمل الذي يقوم به مكتب أمينة المظالم، وكان ذلك بمناسبة المناقشات التي

(١١) انظر التقرير السابع (S/2014/73)، الفقرات من ٤٣ إلى ٤٥؛ والتقرير الثامن (S/2014/553)، الفقرات من ٣٩ إلى ٤٢.

جرت في الآونة الأخيرة بشأن الجزاءات ومكافحة الإرهاب، سواء في مجلس الأمن أو في غيره من المحافل[١٢].

الحصول على المعلومات السرية أو المواد المصنفة

٤٨ - كما في السابق، يبقى التحدي الرئيسي القائم في مجال التعاون والعقبة الأهم أمام تحقيق الفعالية في آلية أمين المظالم هو مدى إمكانية الحصول على المعلومات السرية أو المواد المصنفة. فقد ثبت من خلال طلبات قُدمت في الآونة الأخيرة للرفع من القائمة، ويُنظر فيها من خلال آلية أمين المظالم، أن الحاجة تزداد إلحاحا لتمكين أمينة المظالم من الاطلاع على المواد السرية. حيث إن هذه المعلومات ذات أهمية حاسمة في إجراء تقييم شامل ودقيق لواقعة الإدراج في القائمة، ولا غنى عنها لإجراء تحليل كامل للطلب المقدم.

٤٩ - وعلى الرغم من مضاعفة الجهود في الفترة المشمولة بهذا التقرير، لم يتم الاتفاق سوى على ترتيب جديد واحد، وبذلك يصل عدد الاتفاقات/الترتيبات التي تسمح بالاطلاع على هذه المعلومات إلى ١٥. ولكي توازن آلية أمين المظالم بشكل ملائم بين جميع المصالح الكامنة وراء نظام الجزاءات، تمس الحاجة إلى المزيد من الاتفاقات/الترتيبات، لا سيما مع الدول التي كثيرا ما تكون لديها معلومات أساسية لإدراج الأسماء في القائمة. ولا تزال الجهود متواصلة في هذا الصدد.

الاستثناء لأسباب إنسانية

٥٠ - لقد أكدت تجربة الفترة المشمولة بهذا التقرير الآراء الواردة في التقرير الثامن والتي ترى أن مسؤولية البت في طلبات الإعفاء لأسباب إنسانية في إطار نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة ينبغي أن يعهد بها إلى أمينة المظالم. وعلاوة على ذلك، تؤيد عمليات التواصل مع مقدمي الطلبات خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير القول بأن إسناد مهمة النظر في طلب يتعلق بنفس واقعة الإدراج في القائمة إلى هيئة مختلفة وضمن إجراءات مختلفة أيضا إنما هو أمر شديد الإرباك ولا يؤدي إلى الثقة في أي من الإجراءات. وإلى الآن، لم تفلح

(١٢) انظر على سبيل المثال جلسة مجلس الأمن ٧٢٨٥، بشأن أساليب العمل، المعقودة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤؛ والجلسة ٧٣١٦ بشأن الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية، المعقودة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤؛ والجلسة ٧٣٢٣ بشأن مسائل عامة متصلة بالجزاءات، المعقودة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤؛ واجتماع المستشارين القانونيين الذي عُقد في نيويورك في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤؛ وتقرير الاستعراض الرفيع المستوى لجزاءات الأمم المتحدة الذي أُجري في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، والاستعراض الرابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب المعقود في نيويورك في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

هذه الممارسة سوى في ثني الأفراد عن تقديم طلبات ربما تكون لها دوافع وجيهة ويكون لها ما يبررها للاستفادة من الاستثناء لأسباب إنسانية. وإذا كان واضحا أنه من المفيد للأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في القائمة اللجوء إلى مسؤول التنسيق للحصول على هذا الاستثناء في إطار نظم جزاءات أخرى غير منصوص على تزويدها بأمين للمظالم، فإن هذه الممارسة في سياق نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة لا تخدم الغرض المقصود، وهو التشجيع على الاستفادة من الاستثناءات التي سطرها مجلس الأمن.

استقلالية مكتب أمين المظالم

٥١ - قرر مجلس الأمن في قراره ١٩٠٤ (٢٠٠٩) أن اللجنة، عند نظرها في طلبات الرفع من القائمة، يساعدها مكتب لأمين المظالم. ومع ذلك، وكما لوحظ في التقرير الثامن، وفي ضوء الترتيبات التعاقدية والإدارية والترتيبات المتعلقة بالموظفين التي يُنفذ من خلالها ما نص عليه القرار، لم يُنشأ مكتب مستقل على الإطلاق.

٥٢ - وبالإضافة إلى ذلك، طلب مجلس الأمن تعزيز قدرات مكتب أمينة المظالم لتمكينه من مواصلة الاضطلاع بولايته باستقلالية وفعالية وفي الإطار الزمني المقرر. وقد أدى مكتب أمينة المظالم باستقلالية، على مدى أربع سنوات ونصف السنة من العمل، الولاية التي أناطها به مجلس الأمن. إذ نُفِّذ عمل المكتب باعتباره مكتبا مستقلاً بذاته، واستفاد الأفراد المعنيون أو الكيانات المعنية في كافة الحالات التي انتهى النظر فيها من إجراءات مُنصفة وغير متحيِّزة شملت استعراضا موضوعيا للأساس الوقائعي للإدراج في القائمة. غير أن هذا لم يكن ناتجا عن أي قدرة هيكلية أو أي إجراءات لحماية الاستقلالية. بل على العكس من ذلك، تغيب السمات الأساسية للاستقلالية من الترتيبات الإدارية التي وُضعت خصيصا لأمينة المظالم، ولا سيما لأغراض الميزانية والموظفين وإدارة شؤون الموظفين واستخدام الموارد. كما أن الترتيبات التعاقدية المتعلقة بأمينة المظالم لا تتسق مع الولاية التي أسندها إليها مجلس الأمن، ولا تتضمن ضمانات كافية لتحقيق الاستقلالية. وحدث مرة أخرى خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير أن ثارت توترات بسبب شرط إلزامي وارد في العقد الذي اختير للعمل به، الأمر الذي يزيد من احتمالات التدخل في أداء أمينة المظالم للولاية المنوطة بها. ومن ناحية الممارسة العملية، أثمرت الجهود الشخصية المبذولة من كل من أمينة المظالم، ومسؤولي إدارة الشؤون السياسية المعنيين، والموظفين المعينين للعمل في المكتب، عن حماية استقلالية أمينة المظالم والمكتب. إلا أن الواضح أن هذا ليس ما توقعه مجلس الأمن في الولاية التي أسندها إلى أمين المظالم، فهذا أساس أضعف من أن يضمن استقلالية مكتب أمين المظالم، ولا سيما عندما يمر المكتب في المستقبل بمرحلة انتقالية عادية.

٥٣ - وكما ذكر سابقا، وبالنظر إلى تمديد ولاية مكتب أمينة المظالم لفترة إضافية مدتها ٣٠ شهرا اعتبارا من تموز/يوليه ٢٠١٥، ينبغي النظر على وجه الاستعجال في وضع الترتيبات التعاقدية والهيكل اللازمين لتنفيذ الولاية التي أناطها مجلس الأمن بمكتب أمين المظالم والكفيلين بتحقيق الاستقلالية المؤسسية لأمينة المظالم وللمكتب.

استنتاجات

٥٤ - يتيح مكتب أمينة المظالم منذ إنشائه للأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في قائمة لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة إمكانية اللجوء إلى وسيلة انتصاف عادلة يسهل الوصول إليها تشتمل على استعراض مستقل للمعلومات الوقائعية وتتماشى مع المبادئ الأساسية للإنصاف. وهو بذلك يؤدي بلا شك دورا في حماية الحقوق الفردية وصون أصول الإنصاف الأساسية في سياق عمل مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، تزيد الآلية من فعالية ومصداقية نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. وبالنظر إلى أن سبل الانتصاف متاحة على الصعيد الدولي للأفراد والكيانات حتى يتقدموا بطعون في قرارات إدراج أسمائهم في القائمة، فإن الحاجة تقل إلى اللجوء إلى المحاكم المحلية أو الإقليمية. ومن ناحية أخرى، فإن الضمانات، بما أنها جزء من نظام يسري على الصعيد الدولي، فهي مهيأة لأن يكون النهج المتبع فيها موحدا كما ينبغي، بصرف النظر عن مكان مقدم الطلب، مع كفالة تطبيق المعايير المناسبة للإجراءات المتعلقة بالتدابير الجزائية التي يتخذها مجلس الأمن. إضافة إلى ذلك، فإن توافر هذه الضمانات وسبيل انتصاف فعال على الصعيد الدولي يجعل الدول أقدر على معالجة ما يعوق التنفيذ الفعال للتدابير الجزائية على الصعيدين المحلي والإقليمي من شواغل سياسية وقانونية وذات علاقة بالسياسات العامة، كما يجعلها أقدر على تجاوز تلك الشواغل.

٥٥ - ولا يزال مكتب أمينة المظالم إذن يعمل بوصفه آلية تضمن نزاهة ومصداقية نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، وهو بذلك يزيد من فعالية التدابير الجزائية أيضا.

٥٦ - وبينما تبقى آلية أمين المظالم آلية قوية، فإن ثمة حدودا لدرجة ما تتمتع به من إنصاف وفعالية سببها الأساسي انعدام الشفافية في الإجراءات، ولا سيما في المراحل الأخيرة من الإجراءات. ومن دواعي القلق الشديد حاليا التردد في تقديم الأسباب الموضوعية للقرارات المتخذة في حالات الرفع من القائمة، على الرغم مما ينص عليه القرار. ولا طائل من هذا إلا ترسيخ النظر إلى الآلية باعتبارها مشوبة بالتعسف. وبالمثل، فإنه ما لم تُسند إلى أمينة المظالم المسؤولية عن تقديم الأسباب في حالات الاحتفاظ بالأسماء في القائمة، ستظل الشواغل قائمة إزاء اتساق وكفاية الأسباب بالمقارنة مع التقرير الشامل.

٥٧ - وعلى غرار ما سبق ذكره أعلاه، ما زالت أوجه كبيرة من القصور العام قائمة في الآلية من حيث شفافيتها، لا سيما فيما يتعلق بنشر المعلومات في عامة الجمهور ومن منظور مقدمي الطلبات.

٥٨ - وأما من حيث الصعوبات العملية، فلا يزال الحصول على المعلومات السرية أو المواد المصنفة من الشواغل الرئيسية. فقد بدا من حالات حديثة أن هذه المواد قد تكون ضرورية لكي تجري أمينة المظالم استعراضا كاملا ودقيقا للمعلومات التي استُند إليها لإدراج اسم في القائمة، ولكي تقدم التوصية الصحيحة والمناسبة. وإن ثمة حاجة ملحة إلى المزيد من الترتيبات/الاتفاقات في هذا الصدد، وسيظل العمل متواصلا لبلوغ هذه الغاية.

٥٩ - وفي الختام، ونظرا لتمديد ولاية أمينة المظالم بالقرار ٢١٦١ (٢٠١٤)، ينبغي إعادة النظر في الوضع التعاقدي لأمينة المظالم والترتيبات الإدارية المحيطة بمكتب أمين المظالم بهدف إضفاء الطابع المؤسسي على المكتب وتمكينه مما يناسبه من الضمانات والاستقلالية.

٦٠ - ورغم هذه الصعوبات التي لا تزال قائمة، فقد ظلت آلية أمين المظالم التي أنشأها مجلس الأمن تعمل وفق إجراءات منصفة وتساهم في تعزيز فعالية ومصداقية نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة.

المرفق

Status of cases

Case 1, one individual (Status: denied)

Date	*Description*
28 July 2010	Transmission of case 1 to the Committee
28 February 2011	Comprehensive report submitted to the Committee
10 May 2011	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
14 June 2011	Committee decision
1 September 2011	Formal notification to petitioner with reasons

Case 2, Safet Ekrem Durguti (Status: delisted)

Date	*Description*
30 September 2010	Transmission of case 2 to the Committee
26 April 2011	Comprehensive report submitted to the Committee
31 May 2011	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
14 June 2011	Committee decision to delist
12 August 2011	Formal notification to petitioner with reasons

Case 3, one entity (Status: delisting request withdrawn by petitioner)

Date	*Description*
3 November 2010	Transmission of case 3 to the Committee
14 June 2011	Comprehensive report submitted to the Committee
26 July 2011	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
2 August 2011	Withdrawal of petition

Case 4, Shafiq Ben Mohamed Ben Mohammed Al Ayadi (Status: delisted)

Date	*Description*
6 December 2010	Transmission of case 4 to the Committee

Date	*Description*
29 June 2011	Comprehensive report submitted to the Committee
26 July 2011	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
17 October 2011	Committee decision to delist
8 November 2011	Formal notification to petitioner with reasons

Case 5, Tarek Ben Al-Bechir Ben Amara Al-Charaabi (Status: delisted)

Date	*Description*
30 December 2010	Transmission of case 5 to the Committee
26 April 2011	Comprehensive report submitted to the Committee
31 May 2011	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
14 June 2011	Committee decision to delist
12 August 2011	Formal notification to petitioner with reasons

Case 6, Abdul Latif Saleh (Status: delisted)

Date	*Description*
14 January 2011	Transmission of case 6 to the Committee
17 June 2011	Comprehensive report submitted to the Committee
26 July 2011	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
19 August 2011	Committee decision to delist
8 November 2011	Formal notification to petitioner with reasons

Case 7, Abu Sufian Al-Salamabi Muhammed Ahmed Abd Al-Razziq (Status: delisted)

Date	*Description*
28 January 2011	Transmission of case 7 to the Committee
23 September 2011	Comprehensive report submitted to the Committee
15 November 2011	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
30 November 2011	Committee decision to delist

Date	*Description*
13 February 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 8, Ahmed Ali Nur Jim'ale and 23 entities[a] (Status: delisted)

Date	*Description*
17 March 2011	Transmission of case 8 to the Committee
23 September 2011	Comprehensive report submitted to the Committee
13 December 2011	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
27 December 2011	Committee decision to delist six entities
21 February 2012	Committee decision to delist one individual and 17 entities
8 June 2012	Formal notification to petitioner with reasons

[a] Barakaat North America, Inc., Barakat Computer Consulting, Barakat Consulting Group, Barakat Global Telephone Company, Barakat Post Express, Barakat Refreshment Company, Al Baraka Exchange, LLC, Barakaat Telecommunications Co. Somalia, Ltd., Barakaat Bank of Somalia, Barako Trading Company, LLC, Al-Barakaat, Al-Barakaat Bank, Al-Barakaat Bank of Somalia, Al-Barakat Finance Group, Al-Barakat Financial Holding Co., Al-Barakat Global Telecommunications, Al-Barakat Group of Companies Somalia Limited, Al-Barakat International, Al-Barakat Investments, Barakaat Group of Companies, Barakaat Red Sea Telecommunications, Barakat International Companies and Barakat Telecommunications Company Limited.

Case 9, Saad Rashed Mohammed Al-Faqih and Movement for Reform in Arabia (Status: delisted)

Date	*Description*
19 April 2011	Transmission of case 9 to the Committee
21 February 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
17 April 2012	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
1 July 2012	Committee decision to delist
13 November 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 10, Ibrahim Abdul Salam Mohamed Boyasseer (Status: delisted)

Date	*Description*
6 May 2011	Transmission of case 10 to the Committee
9 January 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
1 March 2012	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee

Date	*Description*
8 May 2012	Committee decision to delist
3 August 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 11, Mondher ben Mohsen ben Ali al-Baazaoui (Status: delisted)

Date	*Description*
1 June 2011	Transmission of case 11 to the Committee
19 January 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
1 March 2012	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
30 March 2012	Committee decision to delist
10 July 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 12, Kamal ben Mohamed ben Ahmed Darraji (Status: delisted)

Date	*Description*
30 June 2011	Transmission of case 12 to the Committee
28 February 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
3 April 2012	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
4 May 2012	Committee decision to delist
3 August 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 13, Fondation Secours Mondial (Status: amended[b])

Date	*Description*
7 July 2011	Transmission of case 13 to the Committee
14 December 2011	Comprehensive report submitted to the Committee
24 January 2012	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
17 February 2012	Committee decision to amend
9 July 2012	Formal notification to petitioner with reasons

[b] Amended to be removed as an alias of Global Relief Foundation (QE.G.91.02.).

Case 14, Sa'd Abdullah Hussein al-Sharif (Status: delisted)

Date	*Description*
20 July 2011	Transmission of case 14 to the Committee
29 February 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
3 April 2012	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
27 April 2012	Committee decision to delist
5 June 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 15, Fethi ben al-Rebei Absha Mnasri (Status: delisted)

Date	*Description*
4 August 2011	Transmission of case 15 to the Committee
9 March 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
17 April 2012	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
2 May 2012	Committee decision to delist
3 August 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 16, Mounir Ben Habib Ben al-Taher Jarraya (Status: delisted)

Date	*Description*
15 August 2011	Transmission of case 16 to the Committee
9 March 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
17 April 2012	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
2 May 2012	Committee decision to delist
3 August 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 17, Rachid Fettar (Status: delisted)

Date	*Description*
26 September 2011	Transmission of case 17 to the Committee
27 April 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
5 June 2012	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee

Date	*Description*
20 June 2012	Committee decision to delist
19 December 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 18, Ali Mohamed El Heit (Status: delisted)

Date	*Description*
5 October 2011	Transmission of case 18 to the Committee
2 May 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
3 July 2012	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
19 July 2012	Committee decision to delist
19 December 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 19, Yassin Abdullah Kadi (listed as Yasin Abdullah Ezzedine Qadi) (Status: delisted)

Date	*Description*
16 November 2011	Transmission of case 19 to the Committee
11 July 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
10 September 2012	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
5 October 2012	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 20, Chabaane ben Mohamed ben Mohamed al-Trabelsi (Status: delisted)

Date	*Description*
21 November 2011	Transmission of case 20 to the Committee
23 April 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
5 June 2012	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
20 June 2012	Committee decision to delist
19 December 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 21, Adel Abdul Jalil Ibrahim Batterjee (Status: delisted)

Date	*Description*
3 January 2012	Transmission of case 21 to the Committee
10 October 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
6 November 2012	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
14 January 2013	Committee decision to delist
5 September 2013	Formal notification to petitioner with reasons

Case 22, Ibrahim ben Hedhili ben Mohamed al-Hamami (Status: delisted)

Date	*Description*
6 February 2012	Transmission of case 22 to the Committee
25 September 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
6 November 2012	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
21 November 2012	Committee decision to delist
7 February 2013	Formal notification to petitioner with reasons

Case 23, Suliman Hamd Suleiman Al-Buthe (Status: delisted) (Repeated request)

Date	*Description*
23 February 2012	Transmission of case 23 to the Committee
30 August 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
27 November 2012	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
10 February 2013	Committee decision to delist
30 August 2013	Formal notification to petitioner with reasons

Case 24, Mamoun Darkazanli (Status: delisted)

Date	*Description*
28 February 2012	Transmission of case 24 to the Committee
12 November 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
8 January 2013	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee

Date	*Description*
11 March 2013	Committee decision to delist
30 August 2013	Formal notification to petitioner with reasons

Case 25, Abdullahi Hussein Kahie (Status: delisted)

Date	*Description*
28 February 2012	Transmission of case 25 to the Committee
26 July 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
10 September 2012	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
26 September 2012	Committee decision to delist
19 December 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 26, Usama Muhammed Awad Bin Laden (Status: delisted)
Ombudsperson case became moot following the Committee's decision of 21 February 2013

Date	*Description*
23 April 2012	Transmission of case 26 to the Committee
15 February 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
21 February 2013	Committee decision to delist

Case 27, one individual (Status: denied)

Date	*Description*
7 May 2012	Transmission of case 27 to the Committee
11 February 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
7 May 2013	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
7 May 2013	Committee decision to retain listing
12 June 2013	Formal notification to petitioner with reasons

Case 28, one individual (Status: denied)

Date	*Description*
7 June 2012	Transmission of case 28 to the Committee

Date	*Description*
20 November 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
8 January 2013	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
8 January 2013	Committee decision to retain listing
29 January 2013	Formal notification to petitioner with reasons

Case 29, Muhammad ‘Abdallah Salih Sughayr (Status: delisted)

Date	*Description*
25 July 2012	Transmission of case 29 to the Committee
9 April 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
21 May 2013	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
20 July 2013	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 30, Lajnat Al Daawa Al Islamiya (LDI) (Status: delisted)

Date	*Description*
25 July 2012	Transmission of case 30 to the Committee
15 April 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
2 July 2013	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
3 September 2013	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 31, Abd al Hamid Sulaiman Muhammed al-Mujil (Status: delisted)

Date	*Description*
1 August 2012	Transmission of case 31 to the Committee
13 March 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
30 April 2013	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
30 June 2013	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 32, Mohamed ben Mohamed ben Khalifa Abdelhedi (Status: delisted)

Date	*Description*
19 September 2012	Transmission of case 32 to the Committee
5 March 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
16 April 2013	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
1 May 2013	Committee decision to delist

Case 33, Mohammed Daki (Status: delisted)

Date	*Description*
12 October 2012	Transmission of case 33 to the Committee
28 May 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
30 July 2013	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
16 August 2013	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 34, Abdelghani Mzoudi (Status: delisted)
Ombudsperson case became moot following the Committee's decision of 18 March 2013

Date	*Description*
8 November 2012	Transmission of case 34 to the Committee
18 March 2013	Committee decision to delist

Case 35, International Islamic Relief Organization, Philippines, Branch Offices (Status: delisted)

Date	*Description*
13 December 2012	Transmission of case 35 to the Committee
5 September 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
1 November 2013	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
3 January 2014	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 36, International Islamic Relief Organization, Indonesia, Branch Offices (Status: delisted)

Date	*Description*
13 December 2012	Transmission of case 36 to the Committee
5 September 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
1 November 2013	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
3 January 2014	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 37, Jaber Abdullah Jaber Ahmed Al-Jalahmah (Status: delisted)[c]

Date	*Description*
4 February 2013	Transmission of case 37 to the Committee
5 September 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
1 November 2013	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
3 January 2014	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

[c] Jaber Abdullah Jaber Ahmed Al-Jalahmah was relisted on the same date by a separate Committee decision.

Case 38, Moustafa Abbas (listed as Moustafa Abbes) (Status: delisted)

Date	*Description*
13 February 2013	Transmission of case 38 to the Committee
12 August 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
13 September 2013	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
30 September 2013	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 39, Atilla Selek (Status: delisted)

Date	*Description*
13 February 2013	Transmission of case 39 to the Committee
2 October 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
13 December 2013	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
31 December 2013	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 40, Youssef ben Abdul Baki Ben Youcef Abdaoui (Status: delisted)

Date	*Description*
4 March 2013	Transmission of case 40 to the Committee
14 November 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
11 February 2014	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
14 April 2014	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 41, L'hadi Bendebka (listed as Abdelhadi Ben Debka) (Status: delisted)

Date	*Description*
12 March 2013	Transmission of case 41 to the Committee
14 October 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
3 December 2013	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
18 December 2013	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 42, Youcef Abbas (listed as Youcef Abbes) (Status: delisted)

Date	*Description*
4 March 2013	Transmission of case 42 to the Committee
2 October 2013	Comprehensive report submitted to the Committee

Date	*Description*
15 November 2013	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
3 December 2013	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 43, Said Yousef AbouAziz (listed as Said Youssef Ali Abu Aziza) (Status: delisted)
Ombudsperson case became moot following the Committee's decision of 26 August 2013

Date	*Description*
27 March 2013	Transmission of case 43 to the Committee
26 August 2013	Committee decision to delist

Case 44, one individual (Status: denied)

Date	*Description*
2 May 2013	Transmission of case 44 to the Committee
4 February 2014	Comprehensive report submitted to the Committee
21 April 2014	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
21 April 2014	Committee decision to retain listing
30 July 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 45, one individual (Status: denied)

Date	*Description*
6 May 2013	Transmission of case 45 to the Committee
9 December 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
11 February 2014	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
11 February 2014	Committee decision to retain listing
17 March 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 46, Yacine Ahmed Nacer (Status: delisted)

Date	*Description*
10 May 2013	Transmission of case 46 to the Committee
30 December 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
25 February 2014	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
13 March 2014	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 47, Nabil Benatia (listed as Nabil ben Mohamed ben Ali ben Attia) (Status: delisted)

Date	*Description*
3 June 2013	Transmission of case 47 to the Committee
12 November 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
13 December 2013	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
31 December 2013	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 48, Wael Hamzah Jelaidan (listed as Wa'el Hamza Abd al-Fatah Julaidan) (Status: delisted)

Date	*Description*
17 June 2013	Transmission of case 48 to the Committee
19 March 2014	Comprehensive report submitted to the Committee
24 June 2014	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
25 August 2014	Committee decision to delist
29 October 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 49, one individual (Status: denied)

Date	*Description*
24 June 2013	Transmission of case 49 to the Committee
3 April 2014	Comprehensive report submitted to the Committee

Date	*Description*
24 June 2014	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
24 June 2014	Committee decision to retain listing
10 September 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 50, Al-Haramain Foundation (USA) (Status: delisted)

Date	*Description*
5 September 2013	Transmission of case 50 to the Committee
30 June 2014	Comprehensive report submitted to the Committee
26 August 2014	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
25 October 2014	Committee decision to delist
29 December 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 51, Aqeel Abdulaziz Aqeel Al-Aqeel (Status: delisted)

Date	*Description*
28 October 2013	Transmission of case 51 to the Committee
18 August 2014	Comprehensive report submitted to the Committee
31 October 2014	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
2 January 2015	Committee decision to delist

Case 52, one individual (Status: dialogue phase)

Date	*Description*
27 May 2014	Transmission of case 52 to the Committee
27 February 2015	Extended deadline for completion of the information-gathering phase

Case 53, one individual (Status: Committee phase)

Date	*Description*
13 June 2014	Transmission of case 53 to the Committee
9 December 2014	Comprehensive report submitted to the Committee
29 January 2015	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee

Case 54, one individual (Status: dialogue phase)

Date	*Description*
19 June 2014	Transmission of case 54 to the Committee
5 March 2015	Extended deadline for completion of the dialogue phase

Case 55, Ismail Mohamed Ismail Abu Shaweesh (Status: delisted)

Date	*Description*
23 June 2014	Transmission of case 55 to the Committee
10 November 2014	Comprehensive report submitted to the Committee
16 December 2014	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
2 January 2015	Committee decision to delist

Case 56, one individual (Status: dialogue phase)

Date	*Description*
5 September 2014	Transmission of case 56 to the Committee
5 March 2015	Deadline for completion of the dialogue phase

Case 57, one individual (Status: information-gathering phase)

Date	*Description*
9 September 2014	Transmission of case 57 to the Committee
9 February 2015	Extended deadline for completion of the information-gathering phase

Case 58, one individual (Status: information-gathering phase)

Date	*Description*
30 August 2014	Transmission of case 58 to the Committee
12 March 2015	Extended deadline for completion of the information-gathering phase

Case 59, one individual (Status: information-gathering phase)

Date	*Description*
30 September 2014	Transmission of case 59 to the Committee
26 February 2015	Extended deadline for completion of the information-gathering phase

Case 60, one individual (Status: information-gathering phase)

Date	*Description*
10 November 2014	Transmission of case 60 to the Committee
10 March 2015	Deadline for completion of the information-gathering phase

Case 61, one individual (Status: information-gathering phase)

Date	*Description*
19 January 2015	Transmission of case 61 to the Committee
19 May 2015	Deadline for completion of the information-gathering phase